

Distr.: General  
20 October 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد  
ميانمار (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند ٦٨ (ج).

(توقيع) كياو تين



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة  
مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد ميانمار

## أولا - مقدمة

١ - منذ تولي الرئيس يو ثين سين الحكم في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، بدأت حكومة ميانمار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، وهما إرساء السلام والاستقرار وسيادة القانون، والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى إحراز تقدم كبير في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية وعملية السلام. ولدى ميانمار الآن نظام سياسي يشمل الجميع، على رأسه حكومة منتخبة وفقا للدستور وسلطة تشريعية حافلة بالنشاط. وعلى الرغم مما تواجهه ميانمار من تعقيدات وتحديات، فإنها آخذة في اكتساب زخم كبير والمضي قُدماً على طريق التحول الديمقراطي السلمي.

٢ - وقد حصلت هذه الجهود على اعتراف ودعم واسع النطاق من المجتمع الدولي، مما يمهد الطريق لتعزيز علاقات ميانمار بالمجتمع الدولي ككل والوفاء بالتزاماتها تجاهه. وقد اصطلت ميانمار رفع مكانتها الدولية في عام ٢٠١٤، حيث تسلمت مسؤولية هامة تتمثل في رئاسة المجموعة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣ - وتعارض ميانمار من حيث المبدأ إنشاء ولايات قطرية مخصصة لكل بلد. غير أنها تعاونت على الدوام مع الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان. وتتبع ميانمار الآن نهجا ينطوي على مزيد من المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي في معالجة التحديات المتبقية.

٤ - وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم الذي لم يسبق له مثيل في جهود إقامة الديمقراطية، فإن الجمعية العامة ستنظر مرة أخرى في مسألة ميانمار في دورتها التاسعة والستين. ولا تزال ميانمار تحت المجهر بدون مبرر. بموجب قرار قطري مخصص. ويتفق عدد متزايد من الدول الأعضاء على أن الوقت قد حان للكف عن النظر في قرار قطري مخصص ضد ميانمار.

٥ - والغرض من هذه المذكرة هو تعميق الوعي لدى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالتدابير المحددة التي اتخذتها حكومة ميانمار لتعزيز وحماية قيم حقوق الإنسان، بما فيها حرية

تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، وكذلك بالإصلاحات الديمقراطية الجارية.

## ثانيا - عملية التحول الديمقراطي

٦ - تخطو حكومة ميانمار خطوات سريعة على طريق التحول الديمقراطي السلمي الذي انتهجته منذ أكثر بقليل من ثلاث سنوات ونصف، عن طريق إحداث موجات من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

٧ - ففي موجة الإصلاحات الأولى حولت الحكومة النظام المركزي القديم إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب. وتمثلت تلك الموجة في الانتقال السلمي من الحكم العسكري إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب تعمل فيه جميع القوى السياسية معا للتغلب على خلافاتها في إطار الحوار الجاري في مجلسي البرلمان (بيو ثو هلو تاو، وأميو ثا هلو تاو). واليوم يشارك أكثر من ٦٠ حزبا سياسيا في العملية السياسية. وأقيم نظام سياسي يشمل الجميع عن طريق مشاركة جميع الجهات المعنية في العملية من خلال المصالحة الوطنية. وعولجت خلال موجة الإصلاح الأولى جميع المسائل التي تهم المجتمع الدولي تقريبا، من خلال ثقافة الحوار والمصالحة الوطنية، والإفراج عن سجناء الرأي، وإفساح مجال أوسع للنشاط السياسي، وكفالة حرية وسائط الإعلام والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ومن المتوقع التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد عما قريب، نظرا لما أحرزته مفاوضات السلام من تقدم منقطع النظير. وميانمار واحد من البلدان القليلة، في عالم اليوم الحافل بالاضطرابات، التي تحقّق فيها التحول الديمقراطي بصورة سلمية.

٨ - وأطلقت خلال الموجة الثانية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز الحكم الرشيد وتنمية القطاع الخاص. ويحتل البرنامج الوطني الشامل للتنمية، الذي يتألف من أربع خطط خمسية تغطي فترة السنوات العشرين الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٣١، مكانة مركزية في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب. ويجري تيسير وتعزيز نمو القطاع الخاص عن طريق تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والإطار التنظيمي لتيسير الأعمال والتجارة والاستثمار. وتركز الحكومة على تخفيف حدة الفقر وعلى التنمية الريفية وتوفير فرص العمل للشعب. وقد رسمت تدابير الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر صورة مشرقة لاقتصاد البلد، ونما الاقتصاد بنسبة ٧,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويُتوقع أن ترتفع نسبة النمو إلى ٨,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩ - وتعمل الحكومة الآن على ترسيخ الموجة الثالثة من إصلاحاتها، مع التركيز على إرساء دعائم قوية لدولة ديمقراطية جديدة، فضلا عن تحقيق المنافع للشعب عن طريق وفاء الوزارات الحكومية على جميع المستويات باحتياجاته في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأهم عمل بالنسبة لميانمار حاليا هو إبقاء الإصلاحات في المسار الصحيح عن طريق إرساء السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية.

١٠ - وبغض النظر عن اختلاف الآراء بشأن وتيرة عملية الإصلاح ونطاقها، فإن ميانمار عازمة على المضي قدما في الإصلاحات. وهي عملية لا رجعة عنها. ونظرا لكون الديمقراطية في ميانمار في مرحلة الطفولة، فإن البلد يواجه تحديات عديدة على غرار البلدان الأخرى المارة بمرحلة انتقالية. ولدى الحكومة قائمة طويلة من المهام وقدرات متدنية. وينبغي ألا نتوقع تحول ميانمار إلى ديمقراطية خالية من العيوب في غضون بضعة سنوات فقط. وميانمار بحاجة إلى تفهم المجتمع الدولي ودعمه المستمر في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء القدرات من أجل وضع أسس متينة لمجتمع ديمقراطي.

### ثالثا - عملية استعراض الدستور

١١ - الاستعراض الدستوري خطوة حاسمة ضمن عملية الانتقال إلى دولة أكثر ديمقراطية. وتدرك ميانمار تماما الحاجة إلى إدخال التحسينات على الدستور بصورة تدريجية وفقا لأحكامه ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية أنشأ البيداونغسو (الهيئة المكونة من مجلسي البرلمان) في تموز/يوليه ٢٠١٣ لجنة مشتركة لاستعراض الدستور مكونة من ١٠٩ أعضاء من ضمنهم أعضاء البرلمان والجيش والأحزاب السياسية والأفراد.

١٢ - وطلبت اللجنة المشتركة من طائفة واسعة من الجهات المعنية تقديم اقتراحات بشأن سبل استعراض دستور الدولة. واستعرضت أكثر من ٣٢٣ ٠٠٠ اقتراح وردت من مختلف قطاعات المجتمع، وقدمت إلى مجلسي البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقريرا مشفوعا باقتراحات عن كل فصل من فصول الدستور.

١٣ - واستنادا إلى ذلك التقرير أنشأ البرلمان في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ لجنة تنفيذ مكونة من ٣١ عضوا. وعقدت اللجنة منذ ذلك الحين ٣٩ اجتماعا ونظرت في الاقتراحات المقدمة من الجمهور والأحزاب السياسية وممثلي الفئات العرقية. ويُنتظر أن تقدم تقريرا عن استنتاجاتها إلى البرلمان خلال دورته الحالية.

١٤ - وتدخل الإصلاحات الدستورية في الواقع ضمن اختصاص البرلمان. وأعلنت الحكومة أنها ستساعد المواطنين وممثليهم في جهودهم لتعديل الدستور. وينبغي أن تأخذ عملية التعديل الدستوري في اعتبارها الاتفاقات المبرمة في إطار عملية السلام. وعملية الاستعراض الدستوري ماضية على قدم وساق. وتشكل دليلاً على أن الدستور حي يتنفس ويتطور على الدوام. ويجب أيضاً أن تكون أية تغييرات يتم إدخالها ملائمة للظروف وأن تأتي في الوقت المناسب، في وئام مع احتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

#### رابعاً - المصالحة الوطنية

١٥ - حكومة ميانمار بصدد بناء أمة مسالمة وحديثة ومتقدمة، مع إعطاء الأولوية لإحلال لسلام والاستقرار وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه يتسم التضامن الوطني والوئام بين أبناء مختلف الفئات العرقية بأهمية حاسمة لبقاء الاتحاد. وقد حمل رئيس الجمهورية بعد تسلمه للحكم غصن الزيتون ودعا الجماعات العرقية المسلحة كافة إلى مائدة محادثات السلام. وبفضل النوايا الحسنة والجهود الدؤوبة والصادقة التي بذلتها الحكومة في السنوات الثلاث الماضية، أحرز تقدم ملموس نحو تحقيق المصالحة الوطنية.

١٦ - وتعمل الحكومة والجماعات المسلحة جاهدة ويلتزمان التزامات قويا بالتغلب على الخلافات المتبقية بهدف توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد في أقرب وقت ممكن. وتُجري لجنة صنع السلام التابعة للاتحاد مفاوضات مع فريق واحد، وهو فريق تنسيق وقف إطلاق النار على نطاق الوطن الذي يمثل كافة الجماعات العرقية المسلحة. وقد عقدت اللجنة والفريق وممثلو مختلف الأحزاب السياسية اجتماعين في عام ٢٠١٤. وأسفر الاجتماعان عن صياغة نص موحد لاتفاق وقف إطلاق النار. وفور توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد، سيعقد اجتماع مع جميع أصحاب المصلحة لمناقشة صياغة إطار لعملية الحوار السياسي. وستكون العملية على مستوى الاتحاد بمثابة محفل للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم يمهّد الطريق لإنهاء النزاعات التي دامت ستة عقود. والحكومة جادة في التزامها بنجاح عملية السلام، وهي مستعدة لمناقشة جميع المسائل عدا مسألة الانفصال والمسائل التي من شأنها تقويض سيادة البلد.

#### خامساً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٧ - لقد كثفت ميانمار، كجزء من تدابيرها للإصلاح، جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق اتخاذ جملة تدابير تشمل الإصلاحات التشريعية، والإفراج عن سجناء

الرأي، ورفع القيود عن الأنشطة السياسية، وإفساح مجال أوسع لحرية التعبير والتجمع، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وهي تمنح الأولوية للحق في التنمية، وما برحت تسعى جاهدة إلى تنمية البلد بصورة عادلة ومتوازنة. وتنص المادة ٣٤٧ من الدستور على أن الاتحاد يضمن تمتع المواطنين بحقوق متساوية أمام القانون، ويوفر الحماية القانونية لهم على قدم المساواة.

#### ألف - عملية الاستعراض الدوري الشامل

١٨ - الاستعراض الدوري الشامل الذي يُجرىه مجلس حقوق الإنسان هو الآلية المشروعة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وتسمح للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات موضوعية وحسنة ومتسقة. ولذلك شاركت ميانمار في عملية الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد تقديم تقريرها الوطني الأول إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتعكف ميانمار حاليا على تنفيذ ٧٨ توصية قبلتها من أصل التوصيات الـ ١٩٠ التي تلقتها. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت ميانمار طرفا في العديد من الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. فقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهي تنظر بجدية حاليا في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي بصدد إعداد تقريرها الوطني الثاني لتقديمه إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٥.

#### باء - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١٩ - أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار في البداية بموجب مرسوم رئاسي صدر في عام ٢٠١١، بهدف مواصلة تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين على النحو المنصوص عليه في الدستور. وتتألف اللجنة من خبراء مستقلين من جميع قطاعات المجتمع، منهم ممثلون عن مختلف الجماعات العرقية الوطنية ممن اكتسبوا احترام مجتمعاتهم المحلية. وتشمل أنشطة اللجنة اتخاذ إجراءات بخصوص ما يقدمه الأفراد أو المنظمات من داخل البلد أو خارجه من شكاوى بشأن انتهاكات الحقوق، وإذكاء الوعي بحقوق الإنسان لدى الوزارات الحكومية وعمامة الجمهور. وتلقت اللجنة ما مجموعه ١٩٩٠ شكوى في عام ٢٠١٣. وتقوم اللجنة، بالإضافة إلى أنشطة التوعية التي تضطلع بها، بزيارات ميدانية وتجري تحقيقات بخصوص الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق وبخصوص الأوضاع في

المناطق المتنازع عليها. وتُصدر من حين لآخر بيانات صحفية عما توصلت إليه من نتائج، فضلا عن توصياتها. وتشارك أيضا في أنشطة اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٠ - وقد أعيد تشكيل اللجنة الوطنية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لكي تعمل ككيان مستقل. وصدر قانون في آذار/مارس ٢٠١٤، لجعل اللجنة متوافقة مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وميانمار أحد البلدان القليلة في الرابطة التي لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

#### جيم - الإصلاحات التشريعية

٢١ - كجزء من الاستعراض المكثف الذي أجرته ميانمار لقوانينها الحالية، سن البرلمان تشريعات جديدة تُسهم إسهاما كبيرا في الإطار القانوني على نحو يتسق مع خطة الإصلاح. وفي ظرف ثلاث سنوات فقط تم تعديل واعتماد حوالي ١٠٠ قانون. ويجري إلغاء ما مجموعه ١٣٦ قانونا أو تعديلها أو الاستعاضة عنها تطبيقا لأحكام الدستور. وفي إطار هذه العملية سعت الحكومة للحصول على مساعدة تقنية خارجية لصياغة بعض النصوص القانونية.

#### دال - حرية وسائط الإعلام

٢٢ - يشكل إفساح المجال للناس كي يعبروا عن آرائهم ووجهات نظرهم أحد أبرز التطورات الإيجابية ضمن عملية الإصلاح في ميانمار. وقد مُنحت وسائط الإعلام قدرا أكبر من الحرية في البلد عن طريق إلغاء الرقابة على الصحف، والسماح بنشر صحف يومية خاصة، وسن قوانين جديدة للصحافة تمشيا مع المعايير والممارسات الدولية. ولا تُفرض أية قيود على استخدام الإنترنت في ميانمار. ومنذ إلغاء الرقابة على الصحف في آب/أغسطس ٢٠١٢، تكاثرت المجالات الأسبوعية والجرائد اليومية الخاصة. وسُنّت كذلك قوانين للمطبوعات والنشر ووسائط الإعلام تبين حقوق الصحفيين ومسؤولياتهم. وقد أُطلقت في الآونة الأخيرة اتهامات بالتراجع عن حرية الصحافة، بالإشارة إلى إلقاء القبض على بعض الصحفيين. غير أن هؤلاء الصحفيين حُكم عليهم لا بسبب تقاريرهم وإنما بسبب ارتكابهم مخالفات تشمل اقتحام منطقة محظورة. وكذلك أنشئ مجلس للصحافة لضمان الحرية والمساءلة ضمن نظام من الضوابط والموازن.

٢٣ - ويُعتمد تحويل وسائط إعلام الدولة إلى وسائط إعلام للخدمة العامة تعمل على خدمة مصلحة الشعب بتقديم مساعدة إعلامية فعالة. وتحقيقا لتلك الغاية عُرض بالفعل

قانون لوسائل الإعلام العامة على البرلمان للموافقة عليه. وستؤدي هذه العملية عما قريب إلى تحويل وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة إلى وسائل إعلام عامة وتجارية.

#### هاء - حرية تكوين الجمعيات

٢٤ - حققت ميانمار أيضا تقدما كبيرا في توسيع نطاق الحقوق المتعلقة بحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات. وسُن قانون التنظيم النقابي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تمشيا مع روح اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (رقم ٨٧)، ووُضعت قواعده التنظيمية لاحقا في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. ولا يهدف هذا القانون إلى حماية حقوق العمال فحسب، بل وكذلك إلى تيسير علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل والحكومة.

٢٥ - وأسفر سن قانون تنظيم العمل عن نمو سريع في عدد الرابطات المشابهة للنقابات العمالية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٤، سُجل ١١٠١ من نقابات العمال الأساسية، و ٣٢ من نقابات العمل في البلدات، واتحادان للعمال، و ٢٢ منظمة أساسية لأرباب العمل، وأصبحت عاملة في جميع أنحاء البلد. وسُجل أكثر من ٦٠ حزبا سياسيا وأصبحت تشارك بنشاط في العملية السياسية.

#### واو - حرية التجمع

٢٦ - كذلك، للمرة الأولى منذ خمسة عقود، أتاحت ميانمار مزيدا من حرية التجمع ببدء نفاذ قانون يتعلق بالحق في التجمع السلمي والمسيرات السلمية في تموز/يوليه ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين تمكن الناس من تنظيم احتجاجات سلمية وممارسة حقوقهم في حرية التجمع السلمي وفقا للقانون. وسُن أيضا في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تعديل لذلك القانون ينص على منح الجمهور مزيدا من حرية التجمع. وقد حدثت في الماضي حالات اعتقال لبعض الأفراد، إما بسبب مشاركتهم في تجمعات سلمية بدون إذن أو تحريضهم على الاعتداءات أو على انتهاك القانون.

#### زاي - حرية الدين

٢٧ - ميانمار بلد متعدد الأعراق والأديان له تاريخ طويل من التعايش المجتمعي السلمي والوثام الديني والتسامح. ويظهر ذلك من خلال ما يشاهده المرء عادة في مدن ميانمار الرئيسية حيث تنتصب المعابد البوذية والكنائس والمساجد جنبا إلى جنب ويُلقى بعضها ظلاله على الآخر. وينص الفصل الثامن من دستور الدولة على ضمانات كافية لجملة من

الأمر تشمل الحقوق الأساسية للمواطنين. ويضمن دستور الدولة حرية الدين وحماية جميع الأديان الرئيسية. وليست الأسباب الرئيسية للتوتر المجتمعي الأخير عائدة إلى الدين، بل هي متجذرة في تاريخ البلد الطويل من عدم الثقة الذي تُسهم فيه عوامل الهجرة. ويعيش أناس من مختلف الانتماءات العقائدية في وئام في العديد من مناطق ميانمار. وتشجع الحكومة الحوار بين الأديان في جميع أنحاء البلد بهدف تعزيز التفاهم والثقة بين مختلف المجتمعات المحلية. وعُقد في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مؤتمر مشترك بين الأديان لزعماء خمسة أديان، حضره القادة الدينيين في المجتمعات المحلية.

## حاء - لجنة مكافحة الفساد

٢٨ - انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد. وسُن قانون مكافحة الفساد في آب/أغسطس ٢٠١٣، امتثالاً لدستور الدولة وأحكام الاتفاقية. وسُن القانون المعدّل لقانون مكافحة الفساد أيضاً في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويهدف هذا القانون إلى القضاء على ظاهرة المكاسب غير المشروعة عن طريق كفالة شفافية الحكومة من أجل حماية الجمهور من الخسائر الناجمة عن الفساد، واتخاذ إجراءات فعالة ضد المسؤولين الحكوميين الفاسدين، وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلد، واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٢٩ - ولتنفيذ قانون مكافحة الفساد، أُنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٣ لجنة مكونة من ١٥ عضواً، على رأسها نائب لرئيس الجمهورية. واختار البرلمان أعضاء اللجنة من قائمة تشمل كبار المسؤولين الإداريين السابقين والمحامين ومراجعي الحسابات والبرلمانيين والمسؤولين العسكريين الرفيعي المستوى الذين اقترحهم رئيس الجمهورية. وعُين خمسة مرشحين من القائمة التي قدمها رئيس الجمهورية، واختير خمسة مرشحين من ضمن الأشخاص الذين اقترحهم رئيس مجلس الشيوخ، وخمسة ممن اقترحهم رئيس مجلس النواب.

## طاء - القضاء على السخرة

٣٠ - من ضمن التجارب الناجحة الأخرى الجهود التي تبذلها ميانمار للقضاء على السخرة، من خلال التوقيع على وثيقة تفاهم تكميلية مع منظمة العمل الدولية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وسُن قانون إدارة الأحياء أو مجموعات القرى في شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو قانون يجسد روح اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي (رقم ٢٩)، ويُجرّم السخرة. وأُنشئت في البلد أيضاً آلية لتقديم الشكاوى المتعلقة بالسخرة. وتعمل ميانمار على تنفيذ استراتيجية مشتركة للقضاء على السخرة تم توقيعها مع منظمة العمل

الدولية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وأسفر التقدم المحرز في معالجة هذه المسألة عن رفع جميع القيود المتبقية التي فرضتها منظمة العمل الدولية على ميانمار.

٣١ - ويشكل التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (رقم ١٨٢)، وهي من ضمن الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة، إحدى الخطوات الهامة الأخرى التي اتخذتها حكومة ميانمار لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وبالإضافة إلى ذلك، يدل تصديق ميانمار على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية على التزام الحكومة بمعايير العمل الدولية وبمواصلة تعزيز حقوق العمال وحمايتهم.

#### ياء - الإفراج عن سجناء الرأي

٣٢ - يشكل الإفراج عن سجناء الرأي مظهراً بارزاً من مظاهر التقدم نحو المصالحة الوطنية. ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة في عام ٢٠١١، أُتخذت مجموعة من تدابير العفو وأُفرج عن آلاف السجناء منهم سجناء رأي. وقد بذل الرئيس قسارى جهده للوفاء بالتزاماته وعدم ترك أي من سجناء الرأي في السجون، وذلك باستخدام آلية مستقلة تتمثل في لجنة مخصصة لهذا الغرض. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُطلق سراح ٣٠٧٣ سجيناً آخرين، منهم ٥٨ أجنبياً، بموجب آخر قرار عفو رئاسي.

٣٣ - وكثير من سجناء الرأي السابقين والناشطين العماليين يشاركون الآن بجرية في البرلمان وفي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العمالية.

#### كاف - الحوارات الثنائية في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - مع انفتاح ميانمار، اعتمدت الحكومة نهج المشاركة البناءة والحوار في معالجة مسائل حقوق الإنسان المتبقية. وبناء على ذلك أُجريت حوارات ثنائية ناجحة في مجال حقوق الإنسان مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان. وعُقد الحوار الأول من هذا النوع بين ميانمار والولايات المتحدة في ناي بيبى تاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومن المقرر مبدئياً عقد الجولة الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعُقد الحوار الأول بشأن حقوق الإنسان مع اليابان في شباط/فبراير ٢٠١٣، والثاني في أيار/مايو ٢٠١٤.

٣٥ - وخلال الحوار الأول بين ميانمار والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، الذي جرى في أيار/مايو ٢٠١٤، نوقشت القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تقوية التعاون بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز تبادل الممارسات الرشيدة في مجال التصديق

على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وتناول الحوار طائفة واسعة من القضايا، منها المسائل المتعلقة بالسجناء السياسيين، وحرية التعبير، والتوترات الطائفية وخطابات الحزب على الكراهية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق ملكية الأراضي، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وعدم التمييز.

#### لام - منع التجنيد العسكري للقصر

٣٦ - أحرزت الحكومة تقدماً ملحوظاً في جهودها لمعالجة مسألة الجنود الذين هم دون السن القانونية، عن طريق تنفيذ خطة العمل المشتركة التي وقعت ميانمار مع الأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويلتزم الجيش الحكومي التزاماً قوياً بمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية وإنهاء استخدامهم في الخدمة العسكرية. ومنذ بدء العمل بخطة العمل لم تحدث حالات جديدة للتجنيد دون السن القانونية، وذلك بفضل اعتماد الفحص المنهجي على مختلف المستويات، بالإضافة إلى شن حملة للتوعية العامة وتنفيذ برامج تدريب في صفوف الجيش. ويعقد مسؤولو الحكومة وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة اجتماعات منتظمة لوضع الترتيبات النهائية لتنفيذ خطة العمل المشتركة على المدى الطويل.

٣٧ - ويتم التحقق من جميع الشكاوى الواردة وتسريح جميع المجندين دون السن القانونية الذين يُكتشفون في الخدمة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وسُرح من الجيش حتى الآن ما مجموعه ٤٧٢ من الأطفال والشبان منذ توقيع خطة العمل المشتركة. وأُتخذت أيضاً إجراءات ضد أفراد القوات المسلحة الذين ينتهكون القواعد والأنظمة المتعلقة بالتجنيد. والجيش الحكومي ملتزم التزاماً تاماً بالعمل على رفع اسمه في المستقبل القريب من قائمة الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم في النزاعات المسلحة، وهي القائمة التي ترد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة.

#### ميم - حماية وتعزيز حقوق المرأة وأمنها

٣٨ - تشكل النساء أكثر من نصف سكان ميانمار (إذ يبلغ عددهن ٢٦,٥٩ مليوناً من أصل مجموع السكان البالغ ٥١,٤١ مليون نسمة). وتنص المادة ٣٤٨ من دستور الدولة على عدم ممارسة التمييز في حق أي مواطن ميانمار على أساس العرق أو المولد أو الدين أو المركز أو الصفة الرسمية أو الثقافة أو نوع الجنس أو الثروة. وقد وُضعت القوانين واللوائح والترتيبات اللازمة لتمكين المرأة من التمتع بكامل الحقوق والفرص.

٣٩ - وعملا بإعلان بيجين، تؤدي لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة دورا حيويا في تنمية حياة المرأة عموما، وفي تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين.

٤٠ - ومن التطورات الأخيرة في هذا المجال توقيع ميانمار إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع خلال مؤتمر القمة العالمي المعقود في لندن في حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر A/68/633، المرفق، الضميمة).

#### نون - مسألة فتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميانمار

٤١ - أصدرت اللجنة الإعلامية لميانمار، في إطار الجهود التي يبذلها البلد لتعزيز التعاون الطوعي مع الأمم المتحدة، نشرة صحفية في نوفمبر ٢٠١٢ تفيد بأن ميانمار "ستواصل عقد محادثات بشأن فتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميانمار".

٤٢ - وعلى هذا الأساس لم تفتأ ميانمار تُجري محادثات مع المفوضية منذ ذلك الحين. وأحالت المفوضية إلى حكومة ميانمار عن طريق بعثتها الدائمة في جنيف نموذجا لاتفاق البلد المضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكانت ميانمار تعترزم تركيز تعاونها مع المفوضية في المرحلة الأولية على المساعدة التقنية التي تشتد الحاجة إليها لتدعيم جهود البلد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٣ - وفي هذه المرحلة الانتقالية، تجد ميانمار نفسها في أشد الحاجة إلى المساعدة التقنية من المفوضية لتوطيد استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومجلسي البرلمان وبناء قدراتها، فضلا عن عملية التصديق المحتمل على الصكوك الدولية المتبقية لحقوق الإنسان. وتلزم المساعدة التقنية أيضا للوزارات الحكومية التنفيذية فيما يتعلق بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتوعية المجتمع المدني، وعملية الاستعراض الدوري الشامل المقبلة.

٤٤ - وأرسلت ميانمار إلى المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مشروع مقترح مضاد يتضمن ولاية التعاون التقني. ويجسد المقترح آراء الوزارات المعنية وتعليقاتها. غير أن المفوضية مُصرة على الولاية الكاملة.

٤٥ - ورغم معارضة ميانمار الثابتة للولاية القطرية المخصصة، فإنها واصلت التعاون تعاوننا تاما مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، كما استفادت من المساعي الحميدة للأمين العام ومستشاره الخاص المعني بميانمار. ونظرا لكون المقرر الخاص قد كلف برصد حالة حقوق الإنسان في البلد والإبلاغ عنها، فإن ميانمار لا ترى ضرورة السماح

بولاية إضافية للمكتب القطري للمفوضية. ولا مبرر لاعتماد آلية رصد مزدوجة في إطار نفس الولاية لأي سبب من الأسباب، لا سيما في بلد يقوم بإدخال تغييرات إيجابية.

٤٦ - وينبغي بطبيعة الحال فتح أي مكتب من مكاتب كيانات الأمم المتحدة على أساس أهداف مشتركة وأحكام وشروط مناسبة للجانيين. ويعتمد التزام ميانمار الطوعي اعتمادا كبيرا على إبداء المفوضية استجابة بناءة للمقترح المضاد المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٧ - وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن ولاية المكتب، فإن ميانمار تتعاون مع المفوضية في الميدان. فمثلا يوجد حاليا في ميانمار ثلاثة على الأقل من موظفي مكتب المفوضية في بانكوك بإذن الحكومة، وهم يقومون بزيارات متكررة لولاية راخين.

## سادسا - التطورات في ولاية راخين

٤٨ - في الوقت الذي يحدث فيه التحول الديمقراطي وينفتح المجتمع باعتماد سياسات ليبرالية وظهور وسائل التواصل الاجتماعي الحر، واجهت ميانمار للأسف تحدي العنف الطائفي في ولاية راخين. وقد أشعلت فتيل ذلك العنف جريمة وحشية. وسببت معاناة وخسائر في الأرواح والمنازل لدى الطائفتين المعنيتين. وتمتد جذور الصدمات الطائفية العنيفة بين الطائفتين في تاريخ طويل من عدم الثقة الذي تُسهم فيه مسائل الهجرة والتنافس على الموارد.

٤٩ - وتدرك الحكومة تماما الحاجة إلى معالجة المسألة دون تقويض عملية الإصلاح الجارية. وتحقيقا لتلك الغاية أنشئت في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين، وعلى رأسها نائب لرئيس الجمهورية. وتُشرف هذه اللجنة الرفيعة المستوى على مساعي تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المحلية المتضررة.

٥٠ - وتقدم الحكومة المساعدة الإنسانية للطائفتين دون تمييز، بالتعاون مع الجهات الدولية للمساعدة الإنسانية. وكُلفت السلطات المركزية والمحلية بضمان الأمن وسيادة القانون ووصول المساعدات الإنسانية وتحقيق المصالحة في الولاية. وقد استأنفت وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة وهيئات تقديم المعونة الإنسانية الدولية الآن برامجها الإنمائية والإنسانية وبرامج الرعاية الصحية والتعليم في ولاية راخين. ووقعت منظمة "أطباء بلا حدود" مذكرة تفاهم جديدة مع وزارة الصحة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للعودة إلى ولاية راخين. وقد

أنشئت أيضا آلية مركز تنسيق في حالات الطوارئ تضم ممثلي السلطات المحلية والطائفتين ووكالات تقديم المعونة، لكفالة تيسير جميع أنشطة المساعدة الإنسانية وتنسيقها وشفافيتها.

٥١ - ومن الأهمية بمكان التأكد من تقديم المعونة الإنسانية للطائفتين دون تمييز لتجنب إثارة القلق محليا والتمهيد لسير عمل وكالات المعونة بطريقة سلسة. وتقديم المساعدة الإنمائية وتحسين الهياكل الأساسية ليس من شأنهما توفير أسباب المعيشة للطائفتين فحسب، بل وكذلك كسب قلوب السكان المحليين وعقولهم وبالتالي تغيير نظرهم لوكالات المعونة. والوفاء باحتياجات الطائفتين، بما في ذلك احتياجاتهما في مجال المعونة الإنمائية والخدمات التعليمية والصحية، عامل أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في تلك المناطق. وتحقيقا لتلك الغاية ترحب ميانمار بالنهج الجديد الذي يركز على تنمية ولاية راخين، مع تقديم مساعدات إنسانية غير منحازة في نفس الوقت.

٥٢ - والسبب الجذري للتوتر في ولاية راخين هو الافتقار إلى التنمية. وتحسين الهياكل الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء والاتصالات والنقل أمر أساسي للتنمية في الولاية. وعلى هذا الأساس توظف الحكومة استثمارات مشتركة مع أصحاب الأعمال الحرة في المشاريع الإنمائية في المنطقة. ويجري حاليا تنفيذ مختلف مشاريع التنمية الحضرية في مدينة سيتوي وحواليها، فضلا عن مشروع الكهرباء والمنطقة الصناعية في بلدة بوناغيون ومنطقة كياو كفيو الاقتصادية الخاصة. وسيتم توصيل جميع المدن الرئيسية في ولاية راخين بالشبكة الكهربائية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسيسمح إنجاز هذه المشاريع بتوفير فرص العمل وتحسين سبل المعيشة في ولاية راخين.

٥٣ - وقد وضعت الحكومة بالفعل مشروع خطة عمل لولاية راخين بعد التماس آراء الطوائف ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية. وتتناول خطة العمل المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن والاستقرار وسيادة القانون، والإصلاح والتعمير، ومسألة جنسية البنغاليين، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتعايش السلمي. وتهدف خطة العمل إلى إعادة بناء ولاية راخين لكي تُصبح منطقة يسودها الوئام والسلام والرخاء في المستقبل.

٥٤ - وبدأ العمل بمشروع تجريبي للتحقق من الجنسية في بلدة مياي بون يهدف إلى فرز المهاجرين غير الشرعيين. وسيتمتع الأفراد الذين تكتمل فيهم الشروط الواردة في قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ بحقوقهم على النحو الواجب. وقد مُنح المئات من الأشخاص وأفراد أسرهم الجنسية واستفادوا من المشروع التجريبي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتجنب المسائل الحساسة المتعلقة بالمصطلحات ويركز على كيفية المساعدة على إحلال السلام والاستقرار

والوثام وتحقيق التنمية لفائدة جميع سكان ولاية راخين. وبوسع الشركاء الدوليين مساعدة ميانمار على أفضل نحو في معالجة هذه المسألة، بالأى يقتصروا على تقديم المساعدة الإنسانية، بل أن يقدموا أيضا إلى الطائفتين المساعدة الإنمائية التي تمس الحاجة إليها. وسيتم توسيع نطاق تلك المشاريع لتشمل مناطق أخرى من ولاية راخين.

## سابعاً - الاستنتاج

٥٥ - فى هذا العصر الذى يشهد تحولا ديمقراطيا سريعا، تواجه ميانمار تحديات معقدة وحساسة لإرساء السلام والاستقرار، والسعى فى الوقت نفسه لتحقيق التنمية الشاملة للجميع من أجل تلبية التطلعات الطموحة للسكان. وليس من المستحيل تذليل الصعاب على الرغم من قدرات البلد المحدودة. ولا يسع ميانمار أن تسمح لأية تحديات بتعطيل عملية الإصلاح الجارية. وتدعو ميانمار المجتمع الدولي إلى تفهم التحديات المعقدة التي تواجهها ووضعها فى سياقها والاستمرار فى دعم جهود البلد من أجل التغلب على هذه التحديات.

٥٦ - وقد خطت ميانمار ولا تزال تخطو فى الاتجاه الصحيح. وحققت تقدما لم يسبق له مثيل فى تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وعلى الرغم من التحديات المتبقية فقد أحرز المزيد من التقدم فى معالجة غالبية الشواغل الرئيسية بشأن حقوق الإنسان. وفى ضوء هذه التطورات يجب ألا تظل المسألة القطرية المحددة لميانمار قيد البحث فى الجمعية العامة، إذ من المفترض أن تُعنى الجمعية العامة بالشواغل الخطيرة لحقوق الإنسان. وسيشكل ذلك سابقة سيئة تتمثل فى مواصلة ممارسة الضغط السياسى على بلد حتى بعد إحداثه تغييرات إيجابية كبيرة. وهذا ليس الوقت المناسب لكى توسع الأمم المتحدة نطاق رصدتها للبلد. بل، على العكس من ذلك، حان الوقت الآن لشطب هذه المسألة من جدول أعمال الجمعية العامة وإنهاء جميع الولايات المتعلقة بميانمار، التي امتدت على مدى أكثر من عقدين من الزمن. ذلك لأن ميانمار دخلت عهدا جديدا، وينبغي أن ينظر إليها الآن نظرة مختلفة ومن منطلق جديد.